



## المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

يمر العراق هذه الأيام بمرحلة فاصلة من تاريخه ويشهد مرحلة حساسة تحتاج إلى وعي تام بمجريات الأمور، والظروف المحيطة بها، وبناء على ذلك ومن منطلق الدور المناط بنا، والدافع الشرعي والوطني والدور الذي يقوم الشباب به خلال السنوات الماضية من عمر العراق في ظل الاحتلال، وبناءً على الثقة الكبيرة التي منحه إياها الكثير من العراقيين بمختلف أطيافهم ومكوناتهم؛ قمنا خلال الأشهر الماضية بالتشاور مع أطراف عديدة ناشطة في الساحة العراقية، وكان الغرض من هذه المشاورات تدارس ظروف المرحلة الحالية، والسعي الجاد والحثيث لمراجعة الجهود المبذولة ونقدها نقدا ذاتيا للعمل على تجاوز الظروف الذاتية والموضوعية التي نعترف بأنها أسهمت في حدوث بعض السلبيات؛ لكنها لم تنل \_ والفضل لله \_ من ثبات الشباب وانحيازهم لمصالح الوطن والشعب،

ووفقا للحقائق أعلاه وما سترتب عليها من تداعيات متوقعة: أنية ومستقبلية؛ يجد مجلس

شباب الثورة نفسه ملزماً أخلاقياً؛ بالإعلان عن الخطوط العامة للمشروع السياسي والاقتصادي الذي يتبناه والبرنامج التنفيذي للتغيير الشامل في العراق بعون الله تعالى.

ويأتي هذا الإعلان في سياق العمل على توحيد الجهود وتوجيه الإمكانيات وتحفيز الطاقات، وإرغام أنوف المعاندين الذين طالما نبزوا الناشطين وحراكهم قائلين: ما هو مشروعكم وأين برنامجكم؟! وهم يعلمون تمام العلم ماذا نريد وإلى أي شيء نهدف، ولكنه لسان الجدل وشبهة الباطل التي يريدون لها أن تشيع بين العراقيين.

وها هو مجلس شباب الثورة يجيب عن السؤال المهم الذي يتطلع العراقيون جميعاً للإجابة عنه، وهو: كيف نبني العراق؟

فإلى كل من ولد وعاش عراقياً، نقدم مشروعنا وبرنامجنا، وخططنا للبناء إن شاء الله تعالى، ليقول الشعب يومها: هذه أرضي ودولتي وهذا وطني! وها نحن نوضح الهدف، فلا مستقبل لشعب دون مبدأ ورؤيا وبرنامج، وإلا ضاع وانقرض، وسبيلنا الأوحدهو رجوع العراقي كبيراً بكرامته، يبني بيته ومورده بدلاً من الذل في وطنه، أو ذل الغربة في دول العالم.

وبلا شك فإننا نعلم أن ما سنعرضه هنا سيرضي معظم أهلنا، وسيخالفنا بعضهم، وهذا متوقع، فنحن نسعى لهدف عظيم ونقصد معنى نبيلاً، وننشد بناءً قوياً سامقاً، هو دولة الحرية والعدل والأمان؛ ومن هنا فإننا نتوقع أن يسدد خللنا ويوفق بنصح الناصحين وتنبية المنتهين وتصحيح العالمين، كما نرجو دعاء الداعين وتشجيع المشجعين.. سائلين الله أن يمنحنا القوة والحكمة والصبر!!

## الخطوط العامة للمشروع السياسي

أولاً: إنجاز مشروع تحرير العراق من الاحتلال الأمريكي إنجازاً حقيقياً وحاسماً وكاملاً، وإعادة السيادة الكاملة للعراق، وإلغاء العملية السياسية، وما تمخض عنها من حكومات وسياسات، وما أفرزته من دستور وتشريعات وقوانين واتفاقيات ومعاهدات ظالمة ومجحفة.

ثانياً: تأصيل مفهوم وحدة العراق أرضاً وشعباً، أطيافاً ومكونات، والعمل على ترسيخه نظرياً وعملياً، والتأكيد على كونه ضماناً لمستقبل العراق الذي ننشده جميعاً، وسبيل لحفظ ثقافته وتاريخه وإرثه الحضاري على مدى العصور.

ثالثاً: حماية أرض العراق واستقلاله، وحفظ هويته العربية الإسلامية المراعية لكل تنوعاته الدينية والمذهبية والعرقية والإثنية؛ فالعراق اسم جامع لكل أبنائه، على مختلف أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم وأعراقهم، ويتساوى جميعهم في المواطنة واجبات وحقوقاً، وينبغي الحرص على النموذج التاريخي الفريد له في التعايش والانسجام المجتمعي.

رابعاً: حل المشاكل المزمّنة في العراق، دون المساس بوحدة العراق وسيادته بواسطة الحوار البناء بين أبنائه، ومثال ذلك (القضية الكردية) التي يمكن حلها وفق اعتماد صيغة مرحلية مناسبة في معالجتها يتم الاتفاق عليها مع الممثلين الشرعيين للشعب الكردي، بحيث تضمن تحقيق المطالب القومية المشروعة للإخوة الأكراد؛ وتضمن نهاية موفقة لهذه المشكلة على نحو جذري وعودة السيادة الكاملة للبلاد، وكذلك هو الحال في القضايا الأخرى التي تخص المكونات والأطياف العراقية الأخرى.

خامساً: تحقيق الفرص المناسبة لبناء الدولة العراقية الحديثة الحرة، التي تعمل على تحقيق الحرية والعدالة والأمن والسلام والرفاه للشعب العراقي بعد معاناة طويلة من الظلم والحرمان. وفسح المجال للشعب لاختيار حكومته وشكلها بإرادة، حرة فهو مصدر السلطة والمسؤول عن تحديد خياراته بشأنها.

سادساً: منع التدخلات الخارجية المضرة بالعراق وأهله: الدولي منها والإقليمي، والعمل على إيجاد حالة من التوازن بين مصالح العراق والعراقيين ومصالح دول الجوار والمنطقة، في إطار مقتضيات الأوضاع القانونية الدولية والأعراف المعتد بها في هذا الصدد.

سابعاً: رفض أي شكل من أشكال البقاء أو الهيمنة أو الوصاية الخارجية، أو التدخل في رسم سياسة العراق المستقبلية في شتى الميادين.

ثامناً: تشييد علاقات بناءة مع الدول الأخرى وشعوبها في شتى مناطق العالم، بما يحقق المصالح المشتركة للشعوب والدول، في إطار المبادئ الإنسانية المشتركة، والتأكيد على أن الشعب العراقي لن ينسى أن يرد الدين لمن وقف معه في محنته: شعوباً ودولاً وأفراداً.

## الخطوط العامة للبرنامج التنفيذي

### المحوران السياسي والدبلوماسي

#### أولاً: المحور السياسي:

١- تشكيل حكومة انتقالية لإدارة شؤون البلاد وملء الفراغ السياسي، والعمل على التهيئة للمرحلة اللاحقة المتضمنة لانتخابات عامة، وتخويلها بالصلاحيات التشريعية والتنفيذية اللازمة لأداء عملها. على أن يتم ذلك وفقاً لأرداه عراقية حرة، وتبعاً لآليات وجهات إشراف يتفق عليها في حينه بين القوى العراقية الممثلة لمصالح الشعب وطموحاته.

٢- السماح بتشكيل الأحزاب العراقية وفق ضوابط معتمدة تهدف إلى بناء الدولة وحماية العراق؛ لغرض التهيؤ لإجراء الانتخابات لاختيار المجالس التشريعية والتنفيذية.

٣- تكليف المجلس التشريعي المنتخب (مجلس النواب) بكتابة دستور يغطي حقوق كل عراقي بعيداً عن الثغرات الطائفية والعرقية والتمييز.

٤- الإعلان الفوري عن إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، ورجوع العاملين فيها ممن اجبروا على ترك وظائفهم لأي سبب كان.

٥- دراسة المواثيق والاتفاقيات مع الدول الأخرى والشركات الدولية التي تم توقيعها بعد

الاحتلال وتعديلها إذا كانت مخالفة لمصالح العراق ووقعت بسبب توجيه المحتل أو خيانة أعضاء حكوماته، والإبقاء على الاتفاقات مع الأطراف التي تمت فيها مراعاة مصالح الجميع وكانت منصفة بمحتوياتها.

### ثانياً: المحور الدبلوماسي:

- ١- إعادة بناء الأجهزة الدبلوماسية التي ستواجه العالم الخارجي للدفاع عن العراق، وتنقية البعثات الدبلوماسية من العناصر الفاسدة وغير المؤهلة.
- ٢- إلغاء السفارات التي لا أهمية لها، وتوظيف المهجرين في الخارج في السفارات والقنصليات بحسب الكفاءة.
- ٣- العمل على بذل الجهود الدبلوماسية اللازمة لاسترجاع أية أراضي تم اغتصابها أثناء الحروب السابقة أو نتيجة مخالفة القوانين العراقية والدولية، والمطالبة بتعويض ما تحمله العراق من خسائر مادية ومعنوية.
- ٤- السعي من خلال حملات علاقات عامة مكثفة؛ لإصلاح الضرر المعنوي الذي أصاب صورة الدبلوماسية العراقية في الخارج أثناء الاحتلال.
- ٥- تقديم الخدمات اللازمة للجاليات العراقية في الخارج وحل مشاكلها المزمنة.

### ثالثاً: العلاقة مع دول الجوار:

- ١- العمل على إنجاز اتفاقية شاملة وكاملة ودائمة مع إيران تأخذ بنظر الاعتبار علاقات حسن الجوار والمصالح المتبادلة.
- ٢- إنجاز اتفاقية دولية حول مياه الخليج الإقليمية وثرواتها من النفط والغاز.
- ٣- استرجاع حقوق العراق النفطية في الحقول الحدودية مع إيران، وترسيم الحدود وفقاً

لاتفاقية الجزائر وعدم الاعتراف بأي ترسيم للحدود بعد عام 2003.

٤- إعادة الأسرى والمخطوفين في إيران أحياء أو شهداء إلى العراق، منذ الحرب الأولى إلى يوم التحرير الكامل، وتسليم مجرمي الحرب الذين هربوا لإيران أو الهاربين الجدد لمحاكمتهم قانونياً في العراق.

٥- إرجاع ممتلكات الدولة العراقية التي نهبت بعد الغزو الأمريكي كالمصانع والطائرات وقطع الغيار والأسلحة والآثار، أو تعويضها مالياً.

٦- إعادة الأموال النقدية والمواد العينية والآثار التي هربت إلى إيران أثناء الاحتلال.

٧- الوصول إلى حل جذري مع تركيا وإيران بشأن قضية المياه وحل موضوع السدود المقامة على روافد نهري دجلة والفرات والروافد المقطوعة عن نهر دجلة وشط العرب، حلاً مرضياً يكفل عدم حرمان العراق من حصصه المائية فيهما.

٨- استرجاع الأراضي العراقية وحقوق النفط التي سلخت جوراً من العراق منذ 1961

## المحوران العسكري والأمني

أولاً: القوات المسلحة:

١- استقلالية القوات المسلحة وحياديتها، والعمل على المحافظة على أمن العراق والعراقيين بحيادية دون تحيز لفئة أو طيف أو قوة سياسية أو السلطة.

٢- ترسيخ العقيدة القتالية للجيش العراقي القائمة على حماية الوطن من أي اعتداء خارجي، وليس قمع الشعب وإذلاله.

٣- إعادة نظام التجنيد بأسلوب منطقي ونظامي.

٤- تأهيل الجامعات والمعاهد والمدارس العسكرية وإعادة تنظيمها.

٥- إعادة بناء المعسكرات والقواعد العسكرية وتطوير القوائم منها وتحسين قدراته.

٦- تجهيز الجيش العراقي بالأسلحة والتجهيزات والمعدات والإمكانات الفنية اللازمة لتمكينه من أداء واجبه في الدفاع عن الوطن والشعب.

٧- توفير متطلبات القوات المسلحة محلياً، من المواد التي يسهل تصنيعها بواسطة طواقم الفنيين الموجودين في الداخل أو العائدين من الخارج، وتطوير الصناعات المتوسطة وفق مراحل زمنية محددة.

٨- إرسال البعثات العسكرية إلى الخارج لدراسة العلوم العسكرية لسد الثغرة الناشئة عن سنوات الاحتلال، ويهدف التطوير النوعي للمساعدة في بناء الجيش علمياً، ولاسيما في المجالات العسكرية الحديثة المتعلقة بالنظم وأساليب القتال وأنواع الأسلحة والتقنيات الحديثة.

٩- الاهتمام الفعلي بأفراد القوات المسلحة على اختلاف درجاتهم وتوفير الرعاية اللازمة لهم بكل أشكالها: المادية والمعنوية، ولاسيما ما يتعلق منها بالجوانب المعيشية والرعاية الاجتماعية.

## ثانياً: الأجهزة الأمنية:

١- إعادة بناء الأجهزة الأمنية؛ لأداء واجباتها في حماية العراق من الأعداء في الخارج، وحماية المواطنين وتثبيت حالة الاستقرار في الداخل.

٢- ربط الأجهزة الأمنية بمنظومة للرقابة الوطنية، وإخضاعها لمقتضيات الدستور والقوانين النافذة للحيلولة دون ابتعادها عن الأهداف المرسومة لها، وضمان عدم تجاوزها لصلاحياتها.

٣- العمل على مراجعة عمل الجهات الأمنية المعنية بالوثائق الرسمية للمواطن العراقي، ومعالجة الخلل الكبير الذي أصاب منظومة منح هذه الوثائق لغير العراقيين بعد الاحتلال. وإلغاء جميع شهادات الجنسية العراقية التي صدرت بعد الغزو الأمريكي بغير حق، ومنحها لمن يستحق فقط؛ لضمان تحقيق امن المجتمع ومنع

محاولات اختراقه.

٤- الاهتمام الفعلي بمنتسبي الأجهزة الأمنية وتوفير الرعاية اللازمة لهم بكل أشكالها:  
المادية والمعنوية.

## المحور الاقتصادي

من يريد بناء دولة ويريد استمرارها وحمايتها وسط عواصف السياسة والهيمنة، عليه ضمان اقتصاد في منتهى التنظيم والتخطيط والقوة والتنوع، كما تفعل دول عديدة في العالم، وهناك دولٌ عديدة دمرت بسبب الحروب ولكنها نهضت من ركامها، وانعم الله عليها بعقول اقتصادية خطت ونجحت في بناء دول عظمى بأرضها وشعبها ومجتمعها وثقافتها وصناعاتها وعملتها. وقد وهب الله لنا أرضاً فيها من الثروات أضعاف ما يحتاجه العراقيون، وغيرهم. ومن هنا فإن خطوات البرنامج الاقتصادي الذي ننشده ينبغي أن تتضمن الآتي:

١- وضع خطة تنموية حقيقية وشاملة على جميع الصعد، وفي المجالات الاقتصادية بمختلف أنواعها التجارية والصناعية والخدمية والزراعية والثروة الحيوانية والخدمات وفق توقيتات زمنية يراعي فيها عاملا الوقت والأولوية.

٢- إعادة هيكلة وزارة التخطيط من أجل القيام بالخطة التنموية. ورفدها بالكفاءات والنخب العلمية لتعزيز مهامها وتسريعها.

٣- تأهيل البنية التحتية من شبكات الطرق والمياه والمجاري والطاقة الكهربائية والوقود، وإنشاء الجديد منها بأسرع مدة زمنية ممكنة؛ لغرض الشروع في تنفيذ مشاريع التنمية.

٤- العمل على القضاء على البطالة والسعي لتحويل العراق إلى بلد لا تتجاوز نسبة البطالة فيه النسبة العالمية المسموح بها وهي (4.5٪) (من القوة العاملة. والسعي لتحقيق ذلك خلال العامين الأولين من التحرير.

٥- إلغاء القروض الوهمية والاستغلالية التي وقعت قبل الغزو الأمريكي وبعده. وإلغاء أي



نوع من أنواع التعويضات الموقعة سابقاً، والعمل على تعويض العراقيين عن الأضرار التي أصابتهم من كل جهة أسهمت في الاعتداء عليهم.

٦- العمل وفق مبدأ (الصناعة بدل الاستيراد). وذلك بالاعتماد على الموارد المحلية وإعادة تشغيل المشاريع الإستراتيجية المتوقفة كمصانع الأسمدة الكيماوية، والبتروكيماويات والإسمنت والزجاج والصلب والأدوية والأدوات المنزلية الكهربائية والورق، وكافة المواد الإنشائية الأخرى.

٧- إعادة ملكية المصانع الحكومية المصادرة أو المباعة صورياً بعد تاريخ الغزو الأمريكي.

٨- تشجيع الصناعات الوطنية الإنتاجية المتنافسة والمتطورة لتخفيف الضغط على الجهد الحكومي وذلك بتوفير القروض للمصانع الثابتة ذات جدوى بإدارة الفنيين والعمال العراقيين، فضلاً عن الإعفاءات الضريبية لمدد محددة، وبذلك يتم تكوين طبقة صناعية وسطى يعتمد عليها في خلق حالي المنافسة والتطوير.

٩- رفع قيمة الدينار العراقي تدريجياً لتمكين الدولة من الاستيراد والحفاظ على قوة الوضع المالي للدولة.

١٠- إنشاء مناطق صناعية إنتاجية لكل محافظة وفقاً لحجمها وعدد سكانها، تتوفر فيها الطرق والخدمات الرئيسة، والمساحات المغطاة لمعظم متطلبات الصناعات والحرف الخفيفة والمتوسطة، واستيعاب أكبر عدد من العاطلين فيها.

١١- تطوير القرى ورفع مستواها الخدمي لتقرب من مستوى المدن ومتطلباتها.

١٢- إنشاء عدة مدن جديدة ونموذجية تتسع كل واحدة منها لـ (١-٢) مليون نسمة في مناطق مختلفة، وتشجيع السكن فيها بالإغراءات والخدمات، وفق رؤية سليمة وتخطيط ناضج لتخفيف الضغط عن العاصمة.

١٣- بيع المصانع الحكومية الخفيفة وشبه المتوسطة للقطاع الخاص بأسلوب علني قانوني لإعطاء فرصة لكل العراقيين دون تمييز، بهدف التركيز الحكومي على الصناعات الإستراتيجية وتشجيع الشركات الصناعية الدولية بالمشاركة مع شركات عراقية أو بدونها لإنشاء المصانع لغرض تزويد العراق أو التصدير الإقليمي.

١٤- السماح للعراقيين بتأسيس شركات المقاولات الإنشائية والهندسية والكهربائية والميكانيكية مشاركة مع شركات دولية صاحبة اختصاص؛ وذلك لاكتساب الخبرة والتطبيق بحيث يمكن للعراقي في المستقبل العمل مستقلاً مع الخبرات المطلوبة المكتسبة وتحت المسؤولية المشروطة في العقود مع هذه الشركات.

١٥- إعفاء الصناعات الوطنية الإنتاجية من الرسوم الجمركية عند استيراد المواد الخام والتعبئة والتغليف غير المتوفرة محلياً، وشمولها بالإعفاءات الضريبية لمدد محددة.

١٦- إعادة تأهيل دائرة المواصفات والنوعية العراقية بشكل علني لتكون جهاز رقابي وتنفيذي مستقل وفعال يراقب الصناعة المحلية والمواد المستوردة على حد سواء لحماية المواطن العراقي والمستهلك.

١٧- منع الجهات الدولية من التعامل بشراء وبيع أسهم الشركات المحلية.

١٨- الكشف عن حسابات الأفراد الذين زاولوا العمل السياسي وغيره في البنوك العراقية أثناء الاحتلال، ومحاسبة كل من نهب أموال العراقيين.

١٩- وضع خطة استراتيجية لتفعيل قطاع السياحة بنوعها: السياحة الداخلية والسياحة الخارجية.

٢٠- سن التشريعات المناسبة لتنظيم الجوانب الاقتصادية والاستثمارية في ضوء متطلبات مرحلة ما بعد التحرير.

## محورا الطاقة والمعادن

١- تخفيض الاعتماد تدريجياً على واردات النفط في ميزانية الدولة، والاعتماد الأكبر على الصناعة والإنتاج المحلي والتصدير كما هو الحال مع عدد كبير من الدول التي لا تملك النفط.

٢- جعل العراق مصدراً لكافة المشتقات النفطية والمنتجات المستخرجة من النفط وليس مستورداً لها. وذلك بتشجيع القطاع الخاص على إنشاء مصانع إنتاج زيوت مكائن السيارات وفق المواصفات الدولية بحكم توفر المادة الأولية والمساعدة في تصديرها للدول المجاورة وأفريقيا وآسيا.

٣- إعادة تأهيل الجهاز العراقي البشري (النفطي) للكشف والحفر والتصفية والتصدير، وإنشاء كلية أو معهد خاص للطلاب الجدد في هذا القطاع.

٤- العمل على استغلال الموارد الأخرى كالغاز الطبيعي ووقف الهدر الحاصل فيه.

٥- إيجاد مصادر الطاقة البديلة والأمنة وذلك بالاستفادة من الطاقة الشمسية، وخاصة للمنازل والتدفئة وتنوير الشوارع وسقي المزارع، وغيرها من الاستخدامات؛ لتخفيف الضغط على المحطات الكهربائية، وإنشاء مصانع لإنتاج الطاقة الخضراء.

## محورا الزراعة والثروة الحيوانية

عاش شعب الرافدين منذ آلاف السنين على الزراعة، وابتكر القنوات وأساليب الري بفضل مياه دجلة والفرات، وبالرغم من قلة المياه في السنوات الأخيرة لعوامل كثيرة؛ فإن بالإمكان التعامل بما هو ممكن إلى أن يتم إيجاد حل لمشكلة السدود مع تركيا والانهيار المشتركة مع إيران؛ وذلك لتوفير الأغذية الإستراتيجية ومتطلبات الحياة، وبناءً عليه ينبغي القيام بالآتي:

١- تنظيم الري واستثمار السدود وأنواع المزروعات وفقاً للحد الأدنى من المياه المتوفرة

للوصول إلى أعلى نسبة استثمار للزراعة والطاقة. واستعمال نظم الري الحديثة لتقليل كميات المياه المستهلكة وعدم التفريط بها، وإيصال المياه إلى أكبر رقعة زراعية من ارض العراق لمنع التصحر ورفع الإنتاج.

٢- استرجاع الأراضي الزراعية الحكومية وإلغاء سندات الملكية الصادرة بعد الغزو إلى أفراد أو جهات وجمعيات شاركت بدعم الاحتلال وحكوماته.

٣- تنظيف الأراضي المزروعة بالألغام ولاسيما في جنوب العراق وشرقه؛ لغرض الاستفادة منها في الزراعة والتصدير الزراعي. ويتم ذلك بتأسيس شركات عراقية متخصصة من أفراد القوات المسلحة المدربين على هذا العمل مقابل أجور معقولة ودعم حكومي وشعبي لتطوير عملها.

٤- إعادة الحياة لرمز العراق (النخلة) وفق خطة وطنية شاملة تقوم على: تشجيع زراعة نخلة العائلة في كل بيت، وتأسيس شركات فردية أو جماعية تزودها الحكومة بقروض ميسرة لاستنساخ النخل وتوزيعها بأسعار رمزية، وتأهيل الأيدي العاملة في هذا المجال ورفعته بعمال زراعيين مع المعدات الميكانيكية للتكريب وتلقيح وتجميع التمور بالرافعات بأجور مخفضة تسمح بالتصدير النظامي.

٥- تنمية زراعة المحاصيل والزراعات المستفيدة من الغطاء النخيلي، و تثقيف المزارعين بالفوائد الجمة لهذه الخطوة للاقتصاد الوطني. ويمكن هنا الاستفادة من الخبرات الخارجية بهدف تسريع الحصول على النتائج الفعلية والإيجابية التي ستشجع المزارعين والمستثمرين في هذا القطاع المهم.

٦- منع تصدير الأغنام لمدة زمنية مؤقتة، والحد من عمليات تهريبها؛ حفاظاً على الثروة الحيوانية وتخفيضاً لأسعار اللحوم للمواطن العراقي.

٧- إنشاء مراكز تربية الأبقار وإعادة تأهيل الموجود منها، وتوفير الدعم الحكومي من خلال إعفاءات التصدير.

٨- توفير الدعم لمزارع الدواجن المحلية للوصول إلى مستوى الاستيراد ودعم هذا القطاع

لتحويل العراق إلى بلد مصدر للحوم الدواجن.

٩- تشجيع مشاريع زراعة الأسماك وفق شروط صحية وبيئية، ثم تسويقها وتصديرها بالتعاون مع شركات الأسماك الدولية.

١٠- زراعة الأعلاف في الأراضي القريبة من مصادر المياه، والتشجيع المطلق للصناعات المتعلقة بالألبان ومنتجاته، وإعادة تأهيل مصانع الألبان الحكومية وفتح المجال للمصانع الخاصة للتنافس.

١١- تنفيذ مشاريع الغطاء النباتي والغابات للوقاية من آفة التصحر.

١٢- إعادة بناء جميع الدوائر البحثية لتطوير الزراعة وإنتاج اللقاحات، وفي مقدمتها مركز إباء للتطوير والبحث.

## محورا التربية والتعليم

العلوم تبني دولاً وأمماً وترفع قيمة المواطن، بينما يهدم الجهل دولاً وحضارات، لذلك ينبغي تنفيذ أنظمة إلزامية علمية على العائلة وهيكل الدولة ثم نشر التعليم الذي سيكون المفتاح السحري لنهضة الأمة والاقتصاد والمجتمع، لأن الجهل والخرافات تقتل مخططات التنمية كما تقتل البشر. ويمكن هنا القيام بالآتي:

١- تطبيق نظام التعليم المجاني لكافة المراحل الدراسية مع تزويد الطلاب بالمستلزمات الدراسية كافة.

٢- وضع برنامج وطني فعال للقضاء على الأمية بنوعها: التقليدي (القراءة والكتابة) وأممية الحاسوب.

٣- الحد من ظاهرة التسرب المدرسي ومنع تشغيل الأطفال والعمل على التحاقهم بالمدارس، وتفعيل الهيئات الرقابية للمراحل التدريسية كافة.

٤- بناء المدارس الابتدائية والمتوسطة في اقصر وقت ممكن وفق الأساليب الحديثة العلمية للإنشاء. وإنشاء مدارس تطبيقية للمعلمين، لإعداد جيل كفوء من المعلمين بعد التخرج.

٥- رعاية المهوبين من الطلبة وإنشاء (مدارس الأذكفاء) المخصصة للمتفوقين ذهنياً بعد المراحل الابتدائية والمتوسطة.

٦- إعادة تقويم كافة الشهادات الصادرة بعد 2003 من الجامعات والمعاهد بكافة درجاتها.

٧- بناء المجمعات السكنية للطلاب والطالبات والاقسام الداخلية مع الخدمات الأساسية لها.

٨- إرسال البعثات الدراسية من خريجي الكليات إلى الجامعات العلمية لمختلف الاختصاصات في آسيا وأوروبا وذلك لصنع جيل جديد علمي وعملي يعود للمشاركة في بناء العراق.

٩- تأسيس الكليات والمعاهد المهنية للحصول على جيل فني هندسي يغطي مشاريع الدولة والقطاع الخاص الصناعي الإنتاجي والإنشائي، ويوفر أيدٍ عاملة مدربة ومؤهلة.

١٠- إعادة المدرسين والإدارات العليا للجامعات والكليات والهيئات العلمية التي تم تهجيرها أو إقصائها بعد 2003، وإعادة تقويم الكليات والجامعات التي فتحت بعد الاحتلال وفقاً لضوابط علمية دقيقة ونزيهة.

١١- تأسيس لجنة تربية عليا لإعادة كتابة المناهج الدراسية لمختلف المراحل الدراسية وإصلاح الخلل الحاصل فيها بعد الغزو سنة 2003.

## المحور الاجتماعي

١- سن التشريعات القانونية المناسبة في المجال الاجتماعي المراعية لمتطلبات مرحلة ما بعد التحرير.

٢- تنظيم عمل منظمات المجتمع المدني والمنظمات الخيرية والإغاثية؛ وفسح المجال لها بالعمل؛ لغرض توفير وسائل دعم للجهد الحكومي في المجالات الاجتماعية والإنسانية.

٣- وضع الخطط اللازمة لتحسين المجتمع من خلال تيسير سبل الزواج ومتطلباته، ودعم مشاريع الزواج الجماعي.

## محور الخدمات

١- تأسيس جهاز مستقل مالياً يختص بـ)البطاقة التموينية( للسنوات الخمس الأولى بعد التحرير. على أن يتولى هذا الجهاز بالتعاون مع وزارة التجارة تزويد العائلة العراقية بالمواد الغذائية الرئيسة، وبعض المواد الضرورية بصورة دائمة ومنظمة يراعى فيها أفضل النوعيات حماية للصحة العامة. ويكون لهذا الجهاز حرية الاستيراد والتخزين والتوزيع المباشر بصورة عادلة دون تمييز. ويمكنه الاتفاق مع الحكومات والدول لتتولى زراعة ما لا يزرع في العراق أو تخصيص مصانع للعراق تغطي المواد المطلوبة سنوياً، فتنخفض بذلك قيمة الاستيراد خاصة إذا ما تم التبادل مقابل النفط الخام.

٢- إطلاق مشروع لدعم المهجرين العراقيين في الداخل والخارج، وتقديم المساعدات الفورية والدعم المالي لهم عن طريق صندوق خاص لهذا الغرض. والعمل على توفير السبل لعودة الراغبين منهم بالعودة، ودعم تجمعات غير الراغبين منهم بذلك وتوفير الخدمات الأساسية لهم.

٣- تزويد كل بيت عراقي بالطاقة الكهربائية، ثم التحول لتزويد المصانع كافة وبذلك تعود الحياة الطبيعية والدراسية والصناعية والإنتاجية في فترة قصيرة لا تتجاوز ثلاثة أعوام.

٤- السعي لتوفير السكن الملائم لكل عائلة عراقية عن طريق حملة موسعة جداً لإنشاء التجمعات السكنية الجديدة، وتأهيل القديم منها.

٥- تأهيل المراكز التجارية الرئيسة، والعمل على فتح مراكز جديدة موزعة على أنحاء العراق؛ لغرض ضمان عملية انتقال كفؤة وسريعة للمؤن والبضائع.

## محور المرأة والطفل

الأم عمود الدار والعائلة، هي المدرسة الأولى لمن يولد للوطن، إن تعلمت ورفع شأنها سيرتفع الجيل والمجتمع معاً. لدينا الملايين من النساء غدر بهم الغزاة ومن جاء معهم وعلينا الوفاء بحمايتها وتطويرها فهي تبني الوطن كالرجال.

- ١- توفير العمل المناسب للمرأة في القطاع العام أو الخاص بمساعدة جهاز التوظيف المركزي الذي ينبغي تطويره لاستيعاب حالات البطالة بشكل عام. وإنشاء دورات المهن لمساعدة الأرمال والفتيات على تعلم مهن حرفية تسهم في زيادة مداخيلهن المالية.
- ٢- العناية المركزة بالأرامل وتخصيص معونات مالية لمن لا تجد مورداً.

٣- إيجاد حل لمشكلة السكن اللائق والكرام للمراة.

٤- توفير فرصة التعليم الإلزامي للأيتام.

٥- إقامة نظام رعاية صحية خاص بالمرأة والطفل مؤهل لتقديم الخدمات المثل في هذا السياق، وتوفير الأدوية للمواليد والمعوقين منهم نتيجة استخدام أسلحة اليورانيوم.

٦- مراعاة أوضاع المرأة العاملة وسن التشريعات المناسبة لظروفها الخاصة، ولاسيما في حالي الحمل والولادة.

٧- تأسيس دور الأيتام ورعاية ضحايا الغزو الأمريكي والعناية بهم حتى بلوغهم مرحلة الاستقلال الشخصي، واستحداث أسلوب كفالة اليتيم داخل العراق وفقاً للمبادئ الإسلامية والقانون.

## محورا الشباب والرياضة

دولة لا ترعى أجيال الشباب لا خير فيها. لقد فقد شبابنا طيلة العقود السابقة مستقبله وطاقته واتجاهه الوطني والفكري، والكثير منهم أصبح أسيراً وشهيداً أو تحمل أهوال سجون الاحتلال وحكوماته. ولا شك أن أسس بناء دولتنا بعون الله هي وسائل التركيز على مختلف أعمار الشباب وتنوع الاختصاصات والمواهب: هندسية أو خدمية أو وظيفية أو إنتاجية، ومن هذه



## النقاط تبدأ الدولة:

- ١- القضاء على البطالة بتوفير العمل والموارد والحياة الكريمة لكل شاب وشابة.
- ٢- توفير الدراسات المهنية والجامعية المجانية باللغتين العربية والإنكليزية.
- ٣- الضمان المعاشي للعاطلين لمدة محددة.
- ٤- تأسيس معاهد الابتكار والتفوق، وتوفير البعثات والدراسات المجانية للمتفوقين.
- ٥- التوجه الإلزامي لنشر العلوم والحاسوب في كل محافظة ومدرسة وهيئة، ودمج الشباب في خضم النهوض العلمي العالمي وإطلاعهم على تجارب تطور أجيال الشباب في أماكن مختلفة من العالم.
- ٦- انشاء المراكز الشبابية والساحات الرياضية في الأحياء، وتشيد الملاعب بحيث يكون لكل محافظة ملاعبها وقاعاتها الدولية والمحلية.

## المحوران القانوني والقضائي

بلد بلا قضاء يعمه البلاء كما هو حال العراق بعد 2003، وبلد يحكمه القانون يمكن إصلاحه بعد الحروب، ولذلك سيتم ما يأتي:

- ١- إعادة بناء المؤسسة القضائية، ووجوب استقلال القضاة وحمايتهم ودعمهم بحياة كريمة ومحترمة والاكتفاء بما يحتاجون مع عوائلهم لينطق بأحكام ترضي الله والوطن والقانون ومنع الضرر والمساس بالمواطن ونشر العدل والمساواة.
- ٢- العمل بالقوانين السلمية وإلغاء القوانين غير السلمية الصادرة بعد الغزو الأمريكي، وحسم التداخيات الناشئة عنها.
- ٣- إعادة النظر في الأحكام الصادرة بتهم سياسية أو ملفقة منذ يوم الغزو وإعادة

الحقوق إلى من اتهم أو حكم ظلماً حياً أو شهيداً أو من تعرض للتعذيب. وإطلاق سراح كافة المعتقلين منذ تاريخ الغزو الأمريكي والتدقيق مع المتهمين بارتكاب أعمال إجرامية إن كانت صحيحة أو باطلة.

٤- إنشاء لجان للبحث وإحصاء المفقودين بالتعاون مع ذويهم وجلب المجرمين والمسؤولين عن اختفائهم للمحاكمة وفق القانون العراقي. وإعادة جميع العراقيين المعتقلين في سجون الدول المجاورة وفق القوانين والأنظمة الدولية.

٥- إعادة تنظيم نقابة المحامين والجمعيات القانونية بما يحقق تطوير هذه المهنة وإصلاح سمعة القضاء العراقي والمحامين.

٦- إعادة المنازل والأراضي والمصانع المغتصبة بحجة الاستثمار والخصخصة بعد الغزو إلى أصحابها أو الدولة، ومعالجة قضية العقارات والأموال المصادرة قبل الاحتلال وحسمها بشكل نهائي.

٨- محاكمة كل من تثبت إدانته في قضايا الفساد والكسب غير المشروع باستخدام السلطة. وإلغاء كل مادة قانونية تتعلق بالحصانة من القضاء العراقي. وإلغاء كافة التراخيص الممنوحة للشركات الأمنية وفتح التحقيقات في الجرائم والمتورطين بها وجلب منتسبيها للمثول أمام القضاء العراقي.

٩- إجراء تقييم جاد وحازم لأوضاع السجون ومراكز الإصلاح وإصلاح الخلل الكبير فيها.

١٠- تفعيل موضوع حقوق الإنسان، وتأسيس منظمة عراقية شبه رسمية لهذا الشأن ومكتب لملاحقة جرائم الحرب؛ لغرض العمل على إنصاف العراقيين جراء الجرائم التي لحقت بهم أثناء مدة الاحتلال، ومتابعة مجرمي الحرب من العراقيين وغيرهم وتقديمهم للقضاء.

## المحوران الصحي والبيئي

١- إنشاء نظام رعاية صحية وبرنامج خدمة اجتماعية يقوم على أساس تقديم الخدمات الطبية المدعومة مجاناً.

٢- تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية التخصصية والمراكز الصحية الأولية، وبناء مستشفيات ومراكز صحية جديدة وبما يناسب الرقعة الجغرافية لكل محافظة. وبما يضمن وصول الخدمات لكل منطقة التخفيف من الزخم على المؤسسات المركزية في العاصمة والمدن الرئيسية.

٣- وضع خطة وطنية لإعادة الأطباء والكوادر الطبية المهاجرة.

٤- إعادة تأهيل مصانع الأدوية وبناء نظام توزيع دقيق وفعال لتوزيع الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية، ومنع استيراد الأدوية المخالفة للمواصفات والأغراض، ووضع المصانع والشركات التي تصدر الأدوية الملوثة في القائمة السوداء وملاحقتها قانونياً.

٥- انشاء وزارة خاصة بالبيئة لتفعيل الدور التوعوي بمخاطر تلوث البيئة، وأعداد خارطة بيئية للعراق، وتجميع مخلفات الحروب والمعادن المشعة باليورانيوم، وإيجاد حلول لها؛ لحماية أجيالنا وأراضيها.

٦- تأسيس مراكز طبية متخصصة لخدمة المعاقين عامة ومعاقى ضحايا الحرب خاصة.

٧- تأهيل دور المسنين والعجزة وإعادة تنظيمها.

## المحوران الإعلامي والثقافي

الصحف ورجال القلم جيوش بإمكانها أن تحمي الوطن وتحمي عقول الشعب وتطور ثقافة أجيال بأكملها؛ لذلك يجب منح الحرية والاحترام والدعم لمن سعى لنهوض الأمة وتنوير من

تجمد عقله أو انحرف.

والعمل على أن تكون مؤسسات الدولة الجديدة سنداً للصحافة والإعلام الصادق، وداعمة للنشاط الإعلامي وللكتاب ونقابات الصحافة والمسرح والفنون، فبدونهم جميعاً لا يمكن أن نهض من ركام الحروب. ويمكن هنا اقتراح ما يأتي:

١- تشكيل وزارة للثقافة وهيئات مستقلة للإعلام.

٢- تفعيل دور النقابات الإعلامية والفنية، وإصلاح ما طالها من ضرر أثناء مدة الاحتلال.

٣- إصدار قانون منظم للحريات الصحفية.

٤- سن التشريعات المناسبة لعمل وسائل الإعلام ولإسيما المحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية، وبما يضمن خدمتها للصالح العام وعدم تبعيتها للسلطة.

٥- إنشاء دور للثقافة في كل محافظة.

٦- إنشاء المؤسسات والبنى اللازمة لمزاولة النشاطات الثقافية في مراكز المحافظات والأقضية والنواحي.

٧- تعزيز الثقافة العراقية وتنمية الموروث الشعبي وتعزيز قيم الحياة العراقية بكل السبل الممكنة.

٨- العناية بتأهيل المكتبات العامة وتوسيعها ونشرها في أرجاء البلاد، وتطوير خدماتها المقدمة للجمهور.

٩- رعاية اللغة العربية وإصدار قانون خاص بها، وإعادة الدور التاريخي للمجمع العلمي العراقي بكل فروعها.

١٠- تنظيم القوانين الخاصة بالخصوصيات اللغوية والثقافية للمكونات العراقية كافة، وبما يعزز من البعد الوطني ويقوي ممارسة العلاقة الإنسانية بين أطراف المجتمع.

١١- الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية بالطريقة التي تحقق التوازن بين متطلبات الحاجة كونها لغة العلم المعاصرة ومخاطر التأثير على اللغة العربية والثقافة السائدة في العراق.

١٢- تطوير قطاع الطباعة والنشر والتوزيع وتأهيله لمنافسة نظرائه في البلاد المجاورة.

## محورا الاتصالات والمواصلات

١- إنشاء أنظمة الاتصالات السلكية والفضائية والطرق والسكك والموانئ وما يتعلق بها؛ فممي تبني اقتصاد الدولة والشعب فضلاً عن سرية الأعمال الحكومية والشخصية.

٢- إعادة النظر بجميع رخص الهواتف النقالة الممنوحة للشركات الأجنبية بعد الاحتلال دون تعويض، واستبدالها بشركات مساهمة عراقية محلية تسهم الحكومة في مراحلها الأولى بنصف رأس مالها، وتطرح أسهمها في السوق للعراقيين فقط فيحصلون على أرباحها بدلاً من الأجنبي، مع المحافظة على الطواقم العراقية العاملة حالياً كما هي.

٣- إعادة تأهيل سكك الحديد في العراق، وتطوير العامل منها، فضلاً عن ربط المدن الرئيسية بشبكات جديدة، من أجل تخفيض عدد السيارات، وربط الموانئ والمنافذ الحدودية كافة.

٤- تنظيم مطارات العراق المدنية مع توفير الطائرات للنقل الداخلي. وتأسيس مركز جوي لخدمة الطائرات الخاصة في المنطقة وفتح السوق للقطاع الخاص وتأسيس الشركات

ومراكز الصيانة الخاصة بها وتدريب الكوادر العراقية للتعامل مع السوق الدولي بفعالية عالية وتربية جيل جديد من الفنيين والصناعيين في هذا المجال.

٥- تحويل مطار البصرة إلى مطار للشحن الدولي المتبادل بين آسيا وأوروبا كما هو الحال في مطارات الخليج العربي إذ أن مطار البصرة أفضل جغرافياً واقتصادياً. وتأسيس مركز لصيانة طائرات الركاب والشحن فيه لغرض التنافس الدولي مع المراكز الموجودة حالياً في الشرق الأوسط.

٦- تطوير الموانئ العراقية برفع الغوارق وتعميق المجرى وبناء موانئ في شط العرب للسفن المتوسطة لنشاط معين متخصص كالحاويات أو الأسمدة أو المواد الخام أو منتجات النفط. وتعديل نظام الخدمات والفحص والأجور لتصبح منافسة ومقبولة دولياً.

٧- تحويل مدينة البصرة إلى ميناء شحن دولي بين آسيا وأوروبا عبر ربط سكك الحديد العراقية بالدول شمالاً ينافس المعابر الدولية الأخرى، والسماح بتسجيل وبيع وشراء السفن بأنواعها تحت العلم العراقي للشركات العراقية والمستثمرة من دول العالم.

٨- تأسيس أحواض لصيانة السفن في مدينة الفاو وتربية جيل جديد من المتخصصين في هذا المجال لاستيعاب الشباب العاطل في المحافظات الجنوبية.

٩- إعادة تأهيل الأسطول البري لوزارة النقل والمواصلات وتفعيل دوره في تقديم الخدمات السريعة بين الموانئ والمطارات والمدن.

١٠- إنشاء مؤسسة للنقل النهري للعمل في المقاطع الصالحة للملاحة من نهري دجلة، والاستفادة منها في مجالي النقل التجاري والسياحة.

## الخاتمة

هذا موجز برنامج البناء، نهديه إلى العراق، لن نقف هنا، بل نبني لكل عراقي وعراقية لنحميهم من شر الانقراض والطائفية والتهجير.

قلب شباب الثورة، مع العراقي المهان في وطنه والمظلوم في غربته، نكتب له الحرية والمستقبل بعد أن غطت سماء الرافدين غيوم الغزاة. قتلوا الرجال غدراً، وهدموا بيوتاً، ورملوا النساء، ويتموا أطفالاً وسرقوا نفطاً ووطننا.

نهدي عراقاً باهراً يبنيه شعب خلقه الله ليبقى، شعب يؤمن أن الأسد لا يبكي في غابته، وأن النسر لا يذل في فضائه، وأن خالد بن الوليد لم يفكر يوماً بالهزيمة !

واثقون من شعبنا الذي سيسمع العالم أن صفات الفخر والجهد والمقاومة يحملها كل عراقي، وإن توقف عن النضال برهة من الزمن، فهو ينهض ثانية بثقة الأسد، وكبرياء النسر، وجرأة خالد، لأنه مؤمن بدينه ووطنه، ولأن الدم وحده يكتب حروف الحرية.

لا ينسى الشباب قوة وحوش النفط وخبث الفرس، ولكنه لا ينسى أيضاً أن المعركة الأعظم قد حسمت له، وبقيت المرحلة الاخيرة.

شعب العراق لا صديق له، ولن يهديه حريته أحد. لأن الحرية يمنحها العراقي نفسه، من قاوم واستشهد، وحمل السلاح والقلم، وسجن وتعذب، وهتف وفضح وغنى للوطن، وكتب شعراً وعزف لحناً، الحرية كنز البشرية يسرقها الغازي ويسترجعها أبناء الوطن.

دولٌ دمرت وشعوب خسرت، ولكنها عادت تحيي فهل العراقي أقل شأناً من الشعوب الأخرى؟ كلا! كم من الغزاة مروا وهدموا، ولكنهم جميعاً تحولوا إلى سطور في التاريخ، أما عراقنا بقي يكتب التاريخ.

من لا يؤمن بالتحريروالبناء يدفن بعاره، ومن لا يمد يده لأخيه ويخفق قلبه للوطن والدار يموت

جباناً، ومن يغلي دمه وينتفض ويقدم ما يستطيع، له العز والشرف والفخر إلى يوم القيامة.

إليك يا عراق نهدي الحرية !!

مجلس شباب الثورة

الخلية الفكرية

حزيران 2013